

◀ الاجتماع الإقليمي السابع عشر لآسيا والمحيط الهادئ

٦-٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢، سنغافورة

الجلسة العامة المواضيعية الثالثة، مذكرة إعلامية

أسس قوية من أجل الحماية الاجتماعية وحماية العمالة والقدرة على الصمود

نقاط رئيسية

- ◀ ما فتئت جائحة كوفيد-١٩ التي صاحبها ارتفاع تكاليف المعيشة وتضاعف الأزمات البيئية والتحول الهيكلي المرتبطة بالتغير التكنولوجي، توسع أوجه انعدام المساواة القائمة في صفوف العمال وبين المنشآت والقطاعات داخل البلدان وفيما بينها وتفاقم مواطن الاستضعاف القائمة أصلاً.
- ◀ تعتبر بعض المجموعات السكانية، من قبيل المهاجرين والشباب والنساء واللاجئين والعمال في الاقتصاد غير المنظم، الأكثر تضرراً بوجه خاص.
- ◀ اعتمدت بلدان في مختلف الأقاليم سلسلة من الاستجابات السياسية الوطنية سعياً منها إلى تدعيم اقتصاداتها ودعم استمرارية المنشآت مع استبقاء العمال وحماية الأفراد والأسر خلال فترات الأزمات والانتعاش.
- ◀ لم يكن نطاق هذه التدابير وأثرها متجانسين في جميع الأقاليم، الأمر الذي عكس أوجه الضعف القائمة في مؤسسات سوق العمل والحماية الاجتماعية. وقد أعاققت هذه التحديات الهيكلية تدابير تقديم الاستجابات السياسية وتحقيق فعاليتها وأدت إلى توسيع الفجوات القائمة في أن.
- ◀ زادت الأزمة الوعي بأهمية نظم الحماية الاجتماعية ودعم المنشآت؛ ضرورة توسيع نطاق أوجه حماية العمل، بما في ذلك نظم السلامة والصحة المهنية السليمة والقدرة على الصمود، ليشمل جميع فئات العمال والوحدات الاقتصادية؛ الأهمية المركزية لبناء مؤسسات قوية لسوق العمل.



الوفيات الناجمة عن المخاطر المهنية
(لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة في سن ١٥ عاماً
وما فوق، ٢٠١٦)

٣٤

على الصعيد العالمي
(٢٠٢٠)

٤٥

في آسيا
والمحيط الهادئ



البلدان التي كان فيها الحوار
الثلاثي جزءاً من الاستجابة
لجائحة كوفيد-١٩

٣٣ في المائة

في الدول العربية

٥٩ في المائة

في آسيا
والمحيط الهادئ



نسبة السكان غير المشمولين بأي
إعانة من إعانات الحماية الاجتماعية
(٢٠٢٠)

٦٠ في المائة

في الدول العربية

٥٦ في المائة

في آسيا
والمحيط الهادئ

الخلفية

١- الأثر الاقتصادي والاجتماعي لجائحة كوفيد-١٩

ازداد الفقر عموماً، ومعه فقر العاملين لأول مرة في عام ٢٠٢٠ بعدما اتجه نحو الانخفاض لعقود. وعانى العمال غير المنظمين بشكل خاص من تزايد مستويات الفقر والاستضعاف. وبالإضافة إلى تسجيل ٢,٩ مليون حالة وفاة سنوياً بسبب الحوادث والأمراض المهنية، أشارت التقديرات إلى أنّ جائحة كوفيد-١٩ تسببت بما مجموعه ٦٠ ٠٠٠ حالة وفاة مرتبطة بالعمل في عام ٢٠٢٠. كذلك، تهدد التحديات المتصلة بالأزمة التي تواجهها النساء بعكس مسار سنوات من التقدم المحرز في تحسين نتائج سوق العمل لصالح النساء والحد من الفجوات بين الجنسين.

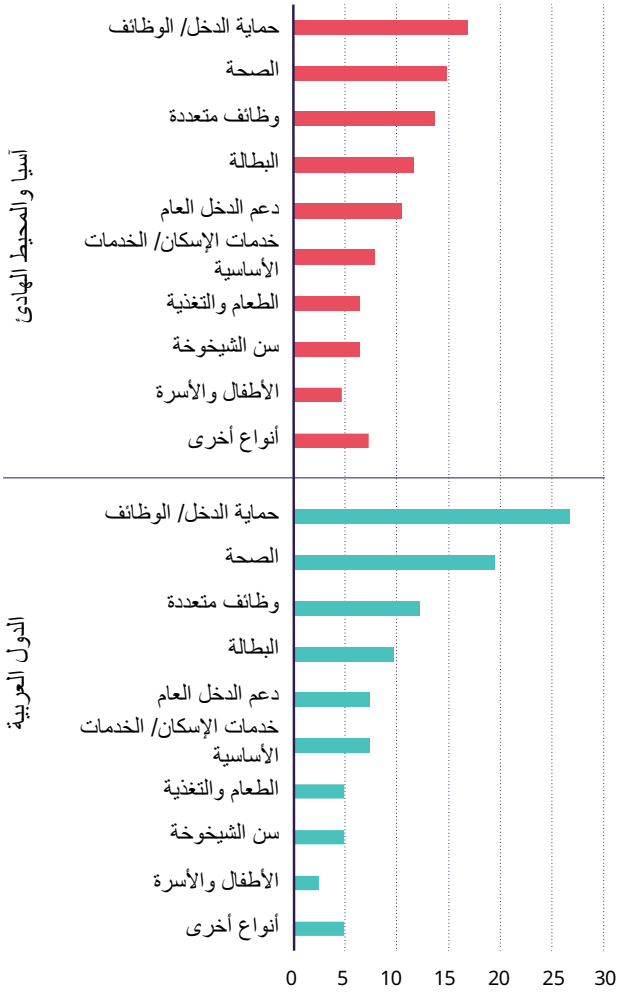
٢- استجابة سياسية بحجم لم يشهد له مثيل

هدفت الاستجابات الوطنية لجائحة كوفيد-١٩ في العديد من البلدان إلى الحفاظ على استهلاك الأسر المعيشية، لا سيما الأكثر ضعفاً، ومنع البطالة وضمان استمرارية سير الأعمال وتعزيز الطلب المحلي والنشاط الاقتصادي. واضطلعت الحماية الاجتماعية بدور حيوي خلال الجائحة، في حين أصبحت النظم المؤقتة لدعم الأجور أداة رئيسية للحفاظ على الدخل والوظائف. والعديد من هذه التدابير جاءت نتيجة عمليات وطنية ودينامية للحوار الاجتماعي.

٣- النطاق والأثر غير المتكافئين للاستجابة السياسية

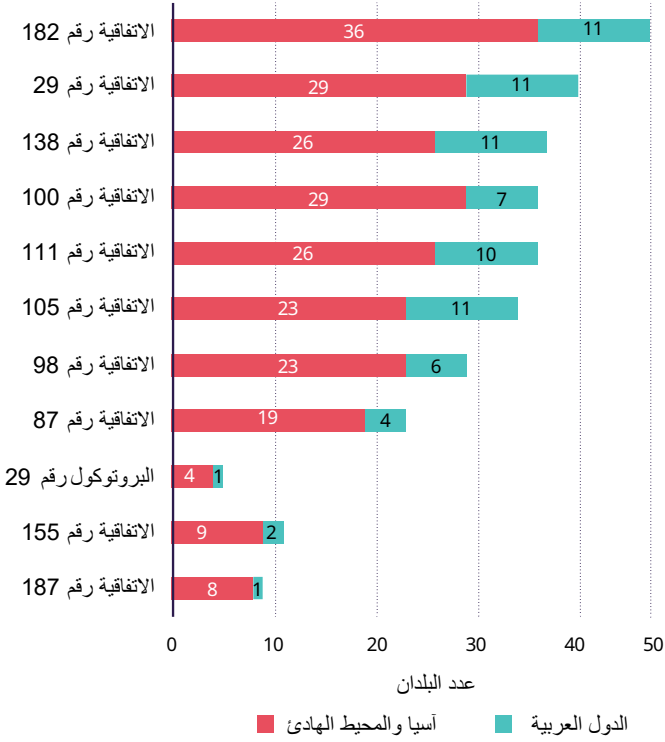
لم تكن التدابير المتخذة خلال الأزمة فيما يتعلق بالعمالة والأجور والحماية الاجتماعية متكافئة المستوى داخل البلدان وفيما بينها، مما جعل الفئات المحرومة والأشد تضرراً أصلاً أكثر تخلفاً عن الركب وفاقم أوجه انعدام المساواة الهيكلية. علاوةً على ذلك، عادةً ما كانت تدابير الاستجابة السياسية أثناء الأزمات تغفل العمال غير المنظمين، ومنهم العاملون لحسابهم الخاص والعمال المنزليون والعمال في اقتصاد المنصات والعمال المهاجرون وغيرهم من العمال الذين يتمتعون بحماية عمل محدودة. وكانت هذه أيضاً حال المنشآت غير المنظمة، لا سيما المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر التي كابدت للاستفادة مما توفر من تدابير الدعم المتعددة.

الشكل ١: توزيع استجابات الحماية الاجتماعية للتصدي لجائحة كوفيد-١٩، حسب نوع التدبير المتخذ (النسبة المئوية)



المصدر: منظمة العمل الدولية، عدالة اجتماعية متجددة من أجل انتعاش متمحور حول الإنسان، الاجتماع الإقليمي السابع عشر لآسيا والمحيط الهادئ، تقرير المدير العام، ٢٠٢٢.

الشكل ٢: العدد الإجمالي للتصديقات على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية في إقليم آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة الدول العربية



ملاحظة: يصل مجموع عدد البلدان إلى ٣٦ بلداً في إقليم آسيا والمحيط الهادئ و ١١ بلداً في منطقة الدول العربية.

المصدر: منظمة العمل الدولية، عدالة اجتماعية متجددة من أجل انتعاش متمحور حول الإنسان، الاجتماع الإقليمي السابع عشر لآسيا والمحيط الهادئ، تقرير المدير العام، ٢٠٢٢.

٧- يمكن وينبغي للحوار الاجتماعي أن يضطلع بدور أكثر قوة

عكف العديد من البلدان في الإقليم في السنوات الأخيرة على إصلاح قوانين العمل ومراجعة التشريعات ذات الصلة بغية تعزيز النمو والتصدي لشواغل قطاع الأعمال مع توفير الحماية للعمال في آن. وبما أن أثر هذه الإصلاحات لم يتضح بعد، ينبغي الركون إلى الحوار الاجتماعي بما يكفل أن الإصلاحات تلبي احتياجات الهيئات المكونة وتمتثل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، بما في ذلك السلامة والصحة المهنية. وفي هذا السياق، تبين تراجع حوادث السلامة وحالات الاستشفاء في أماكن العمل التي تعزز المشاركة من خلال الحوار. لذلك، من شأن توصّل الهيئات المكونة إلى فهم مشترك للتحديات التي تواجه الاقتصاد ومؤسسات الأعمال والعمال أن يساعدها على إحلال التوازن الداعم بين تحقيق الأهداف المتمثلة في حماية العمل وضمن مرونة مؤسسات الأعمال والقدرة على الصمود من دون أن يخلف الركب أحداً وراءه.

٤- ينذر الأثر المضاعف للآزمات المتعددة بمفاقمة أوجه الضعف القائمة أصلاً في مؤسسات سوق العمل وتوسيع الفجوات في مختلف البلدان

استند نطاق الاستجابة وعمقها استناداً كبيراً في مختلف البلدان إلى صلابة سياسات ومؤسسات الحماية الاجتماعية وسوق العمل قبل الجائحة. واشتملت مواطن العجز الرئيسية على نطاق نظم السلامة والصحة المهنيين والحماية الاجتماعية لتقديم المساعدة إلى العمال في الاقتصاد غير المنظم، فضلاً عن أوجه الضعف في آليات تحديد الأجور والدفع المعنية وتدني مستويات الاستثمارات العامة في سياسات وخدمات الرعاية لدعم العمال وأصحاب العمل من ذوي المسؤوليات الأسرية.

وما كان من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الجديدة إلا أن أعاققت الانتعاش من أزمة كوفيد-١٩. وما فتئ الارتفاع المتسارع في أسعار الطاقة والمواد الغذائية يتسبب بتراجع مستويات معيشة الأسر المستضعفة على نحو صارخ، مهدداً في الوقت عينه الاستدامة الاقتصادية للمنشآت. وعلى المنوال نفسه، ينذر انخفاض الأجور، لا سيما في حالة العمال من ذوي الأجور المتدنية أصلاً والعمال الأكثر استضعافاً، بتعميق أوجه انعدام المساواة أكثر فأكثر في الإقليم، خصوصاً أن ضغوط الاقتصاد الكلي الجديدة تضيق الحيز المالي المتاح لمواصلة تدابير الدعم.

٥- إقليمان تسود فيهما العمالة غير المنظمة

على الرغم من التقدم الذي أحرز في السنوات الأخيرة وإبلاء اهتمام متزايد للحماية الاجتماعية، يفيد الواقع الصارخ بأن ٥٦ في المائة من السكان في إقليم آسيا والمحيط الهادئ و ٦٠ في المائة من السكان في منطقة الدول العربية ما زالوا يفتقرون إلى أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، الأمر الذي يعكس تدني مستويات الإنفاق العام (بنسبة ٧,٥ في المائة و ٤,٦ في المائة من إجمالي الناتج المحلي على التوالي)، فضلاً عن انتشار السمة غير المنظمة. ومن الجدير بالذكر أن الإقليمين يعدان أكثر من ١,٤ مليار عامل غير منظم.

٦- أوجه انعدام المساواة بين الجنسين

سلطت أزمة كوفيد-١٩ الضوء، بما لا لابس فيه، على واقع أن انعدام المساواة بين الجنسين لا يزال من السمات الرئيسية التي تطبع أسواق العمل في الإقليم. فالمكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي حققتها المرأة تتآكل، في حين ينسف انعدام المساواة المستشري في تقسيم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، الفرص المتاحة أمامها للحصول على العمل اللائق و/أو الحفاظ عليه. وفي الوقت عينه، لا يزال العمل في قطاع الرعاية، حيث تُمثل المرأة تمثيلاً غير متناسب، متنقص القيمة وتعوزه الحماية الكافية على الرغم من إسهاماته الحيوية في الاقتصادات والمجتمعات.

وترتبط هذه الأولويات ارتباطاً وثيقاً بالنداء العالمي من أجل اتخاذ إجراءات سعياً إلى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-19، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في عام 2021. ويشدد هذا النداء على انتعاش قوي يقوم على التنفيذ المعجل لإعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل.

وتمشياً مع النداء العالمي، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2021، المسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل، الذي يهدف إلى الارتقاء بجهود النظام متعدد الأطراف وتنسيقها لمساعدة البلدان على استحداث 400 مليون فرصة عمل لائق، بما في ذلك في الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي واقتصاد الرعاية، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل 4 مليار شخص غير مشمولين بها حالياً.

8- بناء أسس قوية من أجل الحماية الاجتماعية وحماية العمالة والقدرة على الصمود

مما لا شك فيه أن التجربة المستفاعة من أزمة كوفيد-19 دفعت بمسائل محددة متصلة بعالم العمل إلى أعلى القوائم المترتبة على ذلك من أجل تسريع انتعاش، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود. فقد استنارت الأزمة الوعي بأهمية نُظم الحماية الاجتماعية ودعم المنشآت؛ ضرورة توسيع أوجه حماية العمل ليشمل جميع فئات العمال والوحدات الاقتصادية؛ الأهمية المركزية لبناء مؤسسات قوية لسوق العمل؛ وجوب ضمان سلامة العمال من أجل استمرارية سير الأعمال؛ قوة التضامن المحلي ومتعدد الأطراف في توفير الخدمات الأساسية وتعزيز التدابير الوقائية، بما في ذلك اللقاحات.

◀ أهداف الجلسة

- ◀ دور سياسات الأجور، بما في ذلك آليات تحديد الأجور التي تحمي وتعزز دخل العمال وتكفل الإنصاف في الأجر وتحول دون فقر العاملين وتحد من أوجه انعدام المساواة الشديدة؛
- ◀ التحديات الإقليمية في تطبيق المعايير الأساسية، لا سيما فيما يتعلق بالحرية النقابية، بما في ذلك في سياق هجرة اليد العاملة والعمل الجبري؛
- ◀ تعزيز النُظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيين من خلال التعاون بين المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال؛
- ◀ الأهمية المركزية التي يكتسبها الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية في معالجة المسائل الخاصة بسياسات العمل وعلاقات العمل، بما في ذلك أوجه انعدام المساواة وإدخال التغييرات المطلوبة لإرساء أسس قوية من أجل الحماية الاجتماعية وحماية العمالة والمنشآت القادرة على الصمود.

المشاركين مدعوون إلى التفكير ملياً في تأثير مواطن الضعف التي كانت تعترى مؤسسات وسياسات سوق العمل قبل الجائحة، على القدرات الوطنية للاستجابة للآزمات متعددة الأوجه. وستركز الجلسة على الدروس الرئيسية المستفادة والإجراءات الضرورية الواجب اتخاذها لإجراء تغييرات هيكلية من شأنها تسهيل انتعاش متمحور حول الإنسان تدعمه مؤسسات سوق عمل جيدة الأداء، بما في ذلك قوانين وسياسات عمل يمكن أن ينفذها ويطبقها مزودو الخدمات العامة الذين يتمتعون بتمويل كافٍ على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وعلى وجه التحديد، ستغطي الجلسة المواضيع التالية:

- ◀ أهمية معالجة الفجوات الكبيرة في تغطية الحماية الاجتماعية وشموليتها وكفاءتها واستدامتها، التي تفاقم الآثار البشرية الضارة للأزمة الحالية، بما في ذلك مناقشة الخيارات المتاحة لتوسيع الحيز المالي؛

◀ نقاط مقترحة للمناقشة

1. على الرغم من بعض التقدم المحرز، ما زال معظم السكان في الإقليمين يفتقرون إلى سبل الحصول على حماية العمل والحماية الاجتماعية. فما الذي ينبغي فعله بطريقة مغايرة، بما في ذلك على المستوى متعدد الأطراف، لتوسيع تغطية حماية العمل والحماية الاجتماعية لتشمل جميع العمال، على نحو ما يقترحه الأمين العام للأمم المتحدة في المسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية؟ وما هي الخيارات الأساسية الواجب استكشافها لتوسيع الحيز المالي؟
 2. فيما يتعلق بحماية العمل، لا يوفر الهيكل المؤسسي القائم والأطر القانونية المعنية تغطية كافية لنسبة كبيرة من العمال في الإقليم. لذلك، كيف يمكن تقوية آليات حماية العمل بحيث تصبح أكثر شمولاً ومراعاة للجنسين وأفضل تكيفاً مع
3. اكتسبت الحماية الاجتماعية خلال الأزمة القدر نفسه من الأهمية لحماية العمال وضمان استمرارية سير الأعمال. كذلك، شدد المسرّع العالمي بقوة على الانتقال العادل. فأى دور يمكن للحماية الاجتماعية أن تضطلع به في مساعدة المنشآت على تحقيق انتقال أكثر سلاسة؟
 4. كان الحوار الاجتماعي عاملاً أساسياً في تصميم استجابات سياسية فعالة للأزمة. لكن هذا الأمر لم يصح في جميع البلدان، وشعر العمال وأصحاب العمل في بعض الأحيان بأن قرارات هامة قد اتخذت بمعزل عنهم. فكيف يمكن تعزيز الحوار

1. على الرغم من بعض التقدم المحرز، ما زال معظم السكان في الإقليمين يفتقرون إلى سبل الحصول على حماية العمل والحماية الاجتماعية. فما الذي ينبغي فعله بطريقة مغايرة، بما في ذلك على المستوى متعدد الأطراف، لتوسيع تغطية حماية العمل والحماية الاجتماعية لتشمل جميع العمال، على نحو ما يقترحه الأمين العام للأمم المتحدة في المسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية؟ وما هي الخيارات الأساسية الواجب استكشافها لتوسيع الحيز المالي؟
2. فيما يتعلق بحماية العمل، لا يوفر الهيكل المؤسسي القائم والأطر القانونية المعنية تغطية كافية لنسبة كبيرة من العمال في الإقليم. لذلك، كيف يمكن تقوية آليات حماية العمل بحيث تصبح أكثر شمولاً ومراعاة للجنسين وأفضل تكيفاً مع

٦. تذكيراً بأن إعلان بالي لعام ٢٠١٦ حدد ١٣ أولوية سياسية أساسية لتحقيق العمل اللائق وأكد على أهمية مراعاة المبادئ المنصوص عليها في معايير العمل الدولية عند تنفيذ الأولويات، كيف يمكننا أن نسخر ونستفيد على أفضل وجه من المبادئ الواردة في أكثر معايير العمل صلة بضمان نهج متمحور حول الإنسان إزاء الانتعاش؟

الاجتماعي لتسهيل وضع سياسات توافقية وتحقيق النتائج الواردة في النداء العالمي، لا سيما عند تحديد أجور تكفل مستويات معيشة لائقة وتضمن استدامة المنشآت، وعند صون مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب.

٥. كيف يمكن للتكنولوجيا أن تساعد الحكومات على تجاوز بعض التحديات المتعلقة بإقامة مؤسسات سوق العمل والحماية الاجتماعية ووضع سياساتها وتنفيذها؟